الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 4294 | الأحد | 13 ذي القعدة 1443 هـ | 12 يونيو 2022 م | السنة الخامسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

تفادياً لتكرار أزمة حريق السيولة 2020

«الشال»: الكويت تحتاج استغلال فترة رواج سوق النفط لتكوين احتياطي مالي للطوارئ

عدد حسابات التداول النشطة بالبورصة ينخفض 0.05- في المئة ما بين نهايتي ديسمبر 2021 ومايو 2022

بنك الكويت الدولي يحقق 2.6 مليون دينار أرباحا صافية خلال نتائج أعماله للربع الأول من العام

جدول يوضح المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2022 لبنك الكويت الدولي

م	إسم الشركة	يوم التعيين ٢٠٢٢/٠٢/٠٩	يوم التعيين ٢٠٢٢/٠٢/٠٤	الفرق %	اغلاق 2021	الفرق %	اغلاق 2021
1	بنك الكويت الوطني	788.8	788.8	0.0	726.6	0.0	726.6
2	بنك الخليج	265.4	267.9	(0.9)	226.7	(0.9)	226.7
3	البنك التجاري الكويتي	516.0	520.1	(0.8)	517.0	(0.8)	517.0
4	البنك الأهلي الكويتي	220.2	231.7	(5.0)	374.6	(5.0)	374.6
5	بنك الكويت الدولي	258.0	262.7	(1.8)	248.1	(1.8)	248.1
6	البنك الأهلي المتحد	367.4	373.8	(1.7)	374.2	(1.7)	374.2
7	بنك برقان	373.4	373.4	0.0	323.7	0.0	323.7
8	بيت التمويل الكويتي	3,556.9	3,656.6	(2.7)	3,129.4	(2.7)	3,129.4
	القطاع البنوك	791.5	800.7	(1.1)	719.4	(1.1)	719.4
9	شركة التسهيلات التجارية	146.5	149.4	(1.9)	148.7	(1.9)	148.7
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	321.3	336.3	(4.5)	339.3	(4.5)	339.3
11	شركة الاستثمارات الوطنية	370.0	426.6	(13.3)	275.6	(13.3)	275.6
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	570.4	612.3	(6.8)	491.2	(6.8)	491.2
13	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	148.5	150.4	(4.6)	143.5	(4.6)	143.5
	قطاع الاستثمار	282.0	303.5	(7.1)	252.1	(7.1)	252.1
14	شركة الكويت للتأمين	92.6	85.6	8.2	85.5	8.2	85.5
15	مجموعة الخليج للتأمين	926.6	926.6	0.0	928.4	0.0	928.4
16	الشركة الأهلية للتأمين	234.7	222.3	5.6	209.1	5.6	209.1
17	شركة وربة للتأمين	124.9	127.5	(2.0)	138.9	(2.0)	138.9
	قطاع التأمين	273.3	266.9	2.4	264.7	2.4	264.7
18	شركة عقارات الكويت	287.4	300.6	(4.4)	358.4	(4.4)	358.4
19	شركة العقارات المتحدة	153.0	161.4	(5.1)	153.8	(5.1)	153.8
20	الشركة الوطنية العقارية	700.5	718.9	(2.6)	676.1	(2.6)	676.1
21	الشركة الصالحية العقارية	1,907.9	1,869.7	2.0	2,136.0	2.0	2,136.0
	القطاع العقاري	370.4	377.9	(2.0)	389.0	(2.0)	389.0
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	379.9	386.3	(1.7)	265.5	(1.7)	265.5
23	شركة أسمنت الكويت	355.8	363.3	(2.1)	348.2	(2.1)	348.2
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	399.5	659.5	(9.1)	348.1	(9.1)	348.1
	القطاع الصناعي	326.2	340.1	(4.1)	234.3	(4.1)	234.3
25	شركة البيانات الكويتية الوطنية	537.1	533.6	0.7	553.6	0.7	553.6
26	شركة أجيلي티 للمخازن العمومية	7,330.1	7,369.1	(0.5)	6,135.5	(0.5)	6,135.5
27	شركة الاتصالات المتنقلة	1,159.2	1,187.3	(2.4)	1,118.6	(2.4)	1,118.6
28	شركة سفرجي الفاسية (غ م ق)	41.1	42.5	(3.0)	47.6	(3.0)	47.6
	قطاع الخدمات	2,008.7	2,031.2	(1.1)	1,779.5	(1.1)	1,779.5
29	شركة نقل وتجارة المواشي	121.7	123.3	(1.5)	151.7	(1.5)	151.7
	قطاع الأغذية	444.3	444.7	(0.1)	481.6	(0.1)	481.6
30	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش م ع	713.7	707.1	0.9	641.6	0.9	641.6
	الشركات غير الكويتية	182.1	181.7	0.2	178.4	0.2	178.4
	مؤشر الشال	689.6	699.0	(1.3)	622.8	(1.3)	622.8

جدول مؤشر الشال لـ 30 شركة مدرجة في البورصة

البيان	٢٠٢١/٠٣/٣١ (ألف دينار كويتي)	٢٠٢٢/٠٣/٣١ (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	3,469,518	3,810,675	394,843	%27.2	↑
مجموع المطلوبات	3,092,349	3,455,350	596,993	%24.3	↑
مجموع حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	258,589	260,614	2,268-	%0.9-	↓
مجموع الإيرادات التشغيلية	16,034	18,179	145-	%0.9-	↓
مجموع المصروفات التشغيلية	10,300	9,252	1,051	%11.4	↑
المخصصات	3,038	5,793	2,755-	%47.5-	↓
الضرائب	124	37	87	%235.1	↑
صافي الربح	2,569	1,099	1,470	%133.8	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	%0.3	%0.2			↑
** العائد على معدل حقوق الملكية العائد لمساهمي البنك	%3.8	%1.6			↑
**العائد على معدل رأس المال	%0.1	%2.9			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	2.31	0.95	1.36	%143.2	↑
القيمة السوقية للسهم (فلس)	252	200	52	%26.0	↑
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	27.3	52.6			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.1	0.8			

أوضح تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي أنه في عالم السياسة، عندما يكون هناك فراغ سلطة، لابد وأن يتقدم طرف ما لملئ ذلك الفراغ، وعندما يتسع ذلك الفراغ، يتقدم أكثر من طرف لملئه، وعندما تصبح الساحة السياسية فارغة تماما، تتحول الساحة إلى سوق حراج، الكل يزايد على أحقيته بمساحة من ذلك الفراغ الكبير. ذلك هو وضع الكويت الحالي، غياب شبه كامل لجلسات مشتركة بين جناحي الإدارة العامة التنفيذي والتشريعي منذ تشكيل حكومة 14 ديسمبر 2020، وإن اجتمعا ونادراً ما يفعلا، يفتح حراج المالية العامة لتقاضي قيمة التفضل بالقبول بحضور ذلك الاجتماع. وبلغ عدد أيام تسيير البلد بحكومة تصريف العاجل من الأمور نحو 162 يوماً حتى 12 يونيو 2022، أو نحو 30 في المئة من زمن الحكومات منذ تاريخ 14 ديسمبر 2020، وبلغ عدد أيام حكومة تصريف العاجل من الأمور الحالية 68 يوماً، وهي لم تجزم بأي من الأمور عندما كانت كل الأمور هي سلطتها.

العالم يغلي من حولنا، والإقليم في مرحلة تحول جوهري، بعضها إيجابي وبعضها سلبي، والكويت كأنها إما غير معنية، أو محصنة من التطورين، بينما واقع الحال تماماً غير ذلك، فهي غارقة في التطور السلبي. والسلطتان يستجديان استمرارها ببيع مستقبل البلد، فهما لا يعرفان وسيلة إنجاز، ويتصارعان في ساحات انجاز هامشية، وشراء الوقت ببذل المالية العامة، بدأته الحكومة بقرارات شعبوية، وحصيلة اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الأسبوع الفائت، فيه كل ما يناقض الإصلاح المالي والاقتصادي، والإصلاح اختصاص اللجنة.

الأولويات غائبة تماماً، والقرارات الشعبوية ليست حباً في الناس، فلن يدفع المسؤول فلساً واحداً من جيبه لتمويلها، وإنما هي خذ من جيب الناس وعايدهم، على حساب سلامة وأمان مستقبلهم. الفساد والهدر وهما أولويتان قصويان، يتم تغطيتهما والتغاضي عنهما إما برشوة الناس، وبدلاً من المساءلة عن الخروق التي يستعملها كبار الفاسدين للتخلص من العقوبة والحفاظ على ما سرقوه، يشترون السكوت بإشراك الناس في العطايا والخطايا. التعليم العام متخلف 4.7 سنة وفقاً لبرنامج الحكومة، وزاد تخلفه بعد جائحة كورونا، والجامعة الحكومية الوحيدة انحدرت إلى ما بعد مستوى الألف، وشهادات مزورة بالألوف، ذلك يعني تدمير لرأس المال البشري، ولا أحد يهتم. الخدمات الصحية معززة بخدمات سياحية في معظمها للعلاج بالخارج، يصرف على الشقين ما يكفي لإنشاء أفضل مستشفيات العالم لتصبح الكويت وجهه للخدمات الصحية، وتظل خدمات متخلفة رغم ذلك، ولا أحد يهتم. البنى التحتية عمرها أقل من نصف العمر الافتراضي لمثيلاتها، وتكلفتها مضاعفة، وحصى الطرق تتطاير، ومباني ضخمة لخدمات عامة فيها نواقص كبيرة، وثاني أسوء مطار في العالم، ولا أحد يهتم. ولعل الأهم هو خلل ميزان العمالة، أسعار النفط وإنتاجه حتماً إلى هبوط، و83 في المئة من العمالة المواطنة عمالة حكومية أكثر من نصفها فائضة عن الحاجة، ورشوة الآباء سوف تتحول حتما إلى بطالة للأبناء، إضافة إلى العجز عن منحهم ضرورات الحياة الأخرى من تعليم وسكن وتطبيب...إلخ، ولا أحد يهتم.

ولسنا بصدد حصر النواقص، ولكننا نورد أمثلة على قصور فاحش للإدارة العامة، والمؤلم، أنه لا يبدو في الأفق مخرج، فأمد بداية الإصلاح، مجرد بداية، لا يتطلب كل هذا الوقت، وألم الواقع لا ينتج سوى مزيد من فقدان الأمل. الكل كان يأمل في مشروع تنموي طموح، ولدى البلد تفوق في الموارد وما يكفي من قدرات البشر لتحقيقه، لكن، واقع بؤس الإدارة العامة هبط بذلك الطموح ليصبح مجرد أمل متواضع بالحد من التدهور.

خصائص التداول في بورصة الكويت

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي وفقاً لجنسية وفئة المتداولين» للفترة من 01/01/2022 إلى 31/05/2022، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض كل من مبيعاتهم ومشترياتهم، إذ استحوذوا على 42.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (44.6 في المئة للشهور الخمسة الأولى 2021) و41.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (44.7 في المئة للشهور الخمسة الأولى 2021). وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 3.116 مليار دينار كويتي، بينما اشتروا أسهماً بقيمة 3.011 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 104.255 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات، ونصيبه إلى ارتفاع كل من مشترياته ومبيعاته، فقد استحوذ على 30.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (25.6 في المئة للفترة نفسها 2021) و27 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (26.2 في المئة للفترة نفسها 2021). وقد اشترى أسهماً بقيمة 2.207 مليار دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 1.961 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيدون شراءً وبنحو 245.972 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى ارتفاع مبيعاته وانخفاض مشترياته، فقد استحوذ على 25.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (24.9 في المئة للفترة نفسها 2021) و24.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (25.1 في المئة للفترة نفسها 2021). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 312.676 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 251.616 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 61.059 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 6.307 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 86.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (83.4 في المئة للفترة نفسها 2021)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 5.918 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 81.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (84.3 في المئة للفترة نفسها 2021)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 388.961 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 15.7 في المئة (13.2 في المئة للفترة نفسها 2021) واشتروا ما قيمته 1.143 مليار دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 728.046 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 10 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (13.3 في المئة للفترة نفسها 2021)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 414.497 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 3.2 في المئة (3.3 في المئة للفترة نفسها 2021) أي ما قيمته 232.654 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 2.8 في المئة (2.5 في المئة للفترة نفسها 2021) أي ما قيمته 207.119 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 25.536 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 84.1 في المئة للكويتيين، 12.9 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 83.9 في المئة للكويتيين، 13.2 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.9 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2021. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بنحو 0.05- في المئة ما بين نهاية ديسمبر 2021 ونهاية مايو 2022، مقارنة بانخفاض بنسبة 22.3- في المئة ما بين نهاية ديسمبر 2020 ونهاية مايو 2021. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية مايو 2022 نحو 20،296 حساباً أي ما نسبته 4.9 في المئة من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 20،764 حساباً في نهاية أبريل 2022 أي ما نسبته 5 في المئة من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بانخفاض بنحو 2.3- في المئة خلال مايو 2022.

أداء الاقتصاد العالمي

يمر اقتصاد العالم بحالة غير مسبوقة في مستوى عدم اليقين، ربما أعلى من تلك التي سادت في عقدي سبعينات وثمانينيات القرن الفائت، الفارق هو أن خزين الخبرة والمعرفة المتوفر لدى سلطات القرار بات كبيراً بما يخفض من المخاطر والتداعيات نتيجة نجاعة إجراءات العلاج، وذلك ما تحقق في عام 2008. حالة الارتفاع غير المسبوقة في مستوى عدم اليقين هي حصيلة استنزاف الموارد في علاجات أزمة عام 2008، وبعد أقل من 12 عام جاءت جائحة كوفيد19- وكانت بحجم الأزمة السابقة وسببت أضرار أكبر، وبالكاد بدأت مؤشرات التعافي منها لتنفجر الحرب الأوكرانية بمخاطر احتمالات انتشارها جيوسياسياً، وضغوطها التضخمية.

ويؤكد التصريح الصحافي للبنك الدولي الصادر بتاريخ 07/06/2022 تلك الحالة من خلال تغيير تنبؤاته لنمو الاقتصاد العالمي في الاتجاه النزولي وبهامش كبير، وخلال 5 شهور من نشر أرقام تقريره السابق في يناير 2022. فبينما كان أداء الاقتصاد العالمي في عام 2021 مؤشر على بداية التعافي بنمو بنحو 5.7 في المئة بعد نمو سالب بنحو 3.3- في المئة في عام 2020، يخفض البنك توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2022 من 4.1 في المئة في تقرير يناير الفائت إلى 2.9 في المئة في تصريحه الصحفي المذكور، أي أدنى بنحو 29 في المئة، ويتوقعها أيضاً هابطة وبنفس المستوى لعام 2023.

المبررات في تقريره هي التأثيرات السلبية للحرب الأوكرانية على النشاط الاقتصادي بشكل عام، وعلى الاستثمار والتجارة على الأمد القصير، وانسحاب السياسات التوسعية المالية والنقدية. ويعتقد البنك الدولي بأن أكبر المتضررين هي الدول النامية، ويتوقع أن ينخفض فيها معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5 في المئة مقارنة بمستوى ما قبل الجائحة، ويعتقد أن دولاً عديدة سوف يصعب عليها اجتناب الركود، أي النمو السالب. وفي التقرير إشارة إلى أن حقبة سبعينات وثمانينيات القرن الفائت والتي كابد فيها العالم حالة غير مسبوقة من تزامن الركود والتضخم، احتاجت من الاقتصادات الرئيسية إلى رفع أسعار الفائدة إلى مستويات عالية ولعبت دوراً رئيسياً في تجاوز تلك الأزمة، ولعل البنك الدولي يوحي بأن ذلك ما سوف يحدث مستقبلاً.

ومن جانبنا، نعتقد بأن حجم ديون العالم العامة والخاصة والتي تعدت ثلاث أضعاف حجم اقتصاده، وأسعار الأسهم في البورصات والتي ارتفعت إلى مستويات لا يبررها الأداء ولا المخاطر، والتهديد الذي يمثله زيادة أسعار الفائدة على كليهما، يجعل من توقعات البنك الدولي لمعدلات النمو الهابطة توقعات متفائلة. وفي الكويت، حيث تتأثر أوضاعها المالية والاقتصادية والسياسية بعاملين مهددين من ضعف نمو الاقتصاد العالمي ومخاطره القادمة، وهما النفط والاستثمارات الأجنبية، لابد وأن تستغل الزمن القصير لرواج سوق النفط في تكوين احتياطي مالي للطوارئ حتى لا تتكرر لديها أزمة حريق السيولة لعام 2020، وهي حتماً قادمة إن استمر مسار سياساتها على وضعه الحالي.

نتائج بنك الكويت الدولي

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 2.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 1.5 مليون دينار كويتي ونسبته نحو 133.8 في المئة مقارنة بنحو 1.1 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2021. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي، على الرغم من انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية وارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 145 ألف دينار كويتي أو بنسبة 0.9 في المئة، وصولاً إلى نحو 16.03 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 16.18 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2021. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند إيرادات استثمارات بنحو 617 ألف دينار كويتي وبنسبة 52 في المئة، وصولاً إلى 569 ألف دينار كويتي مقابل نحو 1.19 مليون دينار كويتي. بينما ارتفع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 214 ألف دينار كويتي أو بنحو 1.8 في المئة، وصولاً إلى نحو 11.94 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11.73 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 1.05 مليون دينار كويتي أو بنسبة 11.4 في المئة، ليصل إلى نحو 10.30 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 9.25 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2021، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 64.3 في المئة بعد أن كانت نحو 57.2 في المئة خلال الفترة ذاتها من عام 2021. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 3.04 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بلغت نسبته 47.5 في المئة أو نحو 2.75 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 5.79 مليون دينار كويتي. وذلك يفسر ارتفاع هامش صافي الربح حيث بلغ نحو 16.0 في المئة بعد أن كان عند نحو 6.8 في المئة خلال الفترة المماثلة من عام 2021.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 270.4 مليون دينار كويتي ونسبته 8.6 في المئة، ليصل إلى نحو 3.406 مليار دينار كويتي مقابل نحو 3.135 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 594.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 21.2 في المئة عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2021 حين بلغ نحو 2.811 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 154.9 مليون دينار كويتي أي نحو 6.8 في المئة، ليصل إلى نحو 2.425 مليار دينار كويتي (71.2 في المئة من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.270 مليار دينار كويتي (72.4 في المئة من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 21.3 في المئة أو نحو 425.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.999 مليار دينار كويتي (71.1 في المئة من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2021. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 83.6 في المئة مقارنة بنحو 86.2 في المئة. وارتفع أيضاً، بند النقد والأرصدة لدى البنوك بنحو 111.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 127.7 في المئة، وصولاً إلى 199.4 مليون دينار كويتي (5.9 في المئة من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 87.6 مليون دينار كويتي (2.8 في المئة من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 37.4 مليون دينار كويتي أو بنحو 23.1 في المئة مقارنة بنحو 162 مليون دينار كويتي (5.8 في المئة من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها لعام 2021.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 275 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 9.9 في المئة، لتصل إلى نحو 3.052 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 2.777 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2021. وحققت ارتفاعاً بنحو 597 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو 24.3 في المئة، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت عندما بلغ نحو 2.455 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.6 في المئة مقارنة بنحو 87.4 في المئة.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2021. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 3.8 في المئة مقارنة بنحو 1.6 في المئة. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.3 في المئة مقارنة مع نحو 0.2 في المئة. وارتفع العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 9.1 في المئة مقارنة بنحو 3.9 في المئة. وكذلك ارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 2.31 فلس مقارنة بنحو 0.95 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 27.3 ضعف مقارنة مع نحو 52.6 ضعف (أي تحسن)، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنسبة 26 في المئة مقابل ارتفاع نسبي أكبر لربحية السهم الواحد (EPS) وبنحو 143.2 في المئة عن مستواهما في نهاية مارس 2021. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.1 مرة مقارنة مع 0.8 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 689.6 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 9.4 نقطة ونسبته 1.3 في المئة عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 66.8 نقطة أي ما يعادل 10.7 في المئة عن إقفال نهاية عام 2021.